

الولاية

أمر ملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي محمد المفتي الجزائري باشا
وزير الأوقاف في إدارة الأوقاف

حضرة صاحب المعالي محمد المفتي الجزائري باشا
وزير الأوقاف

إيماننا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا
في إدارة الأوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف ، وفي قبول
النظر على الأوقاف التي تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتجري
التقارير المتعلقة عنها باسمنا في الأحوال التي تستلزم ذلك ، وفي المرافعات
المختصة بهذه الأوقاف ، وتوكيل من توكيلكم عنكم في ذلك مع توكيلكم
أيضا في إدارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا ومحوالة على الوزارة لإدارتها ،
ورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل ، مع زيادة ما ترون
زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة
والزوايا وغيرها ، أو ترميمات أو نحوه ، أو صرف على الفقراء وسائر ما ياتل
ذلك بالصورة التي تستحسنونها بغير توقف في الإجراء على استقلال إيراد
الجهة أو عدم إيرادها ، وكذلك وكلناكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان
الأوقاف التي يرى استبدالها وتأجيرها يرى تأجيرها من أعيان تلك الأوقاف
وشراء ما يلزم شراؤه للأوقاف ، وأذناكم أيضا في توكيل من ينوب عنكم
في توقيع الصيغ الشرعية فيما توضح ، وبالجملة رخصنا لكم في إجراء سائر
الترخيصات الصادرة منها قرارات وأوامر للوزارة من قبل .

كما أننا ، بما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد أذناكم ناظرا مؤقتا
على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها على الوزارة مؤقتا حتى يثبت استحقاق
النظر عليها لمن يستحقه بمقتضى شروط واقفها سواء كانت إقامتكم
كأذكر على وجه الاستقلال أو بالانضمام لناظر الوقف الأصلي أو ناظرا حسبها
أو مشرفا .

لقد أصدرنا أمرنا هذا لمعالكم بذلك لاتباع منطوقه وإجراء مقتضياته ما

صدر بقصر القبة في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ (٢ مارس سنة ١٩٥٢)

فأروق

أمر ملكي رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي محمد المفتي الجزائري باشا
وزير الأوقاف في إعطاء الإذن بالخطبة في الجوامع

حضرة صاحب المعالي محمد المفتي الجزائري باشا
وزير الأوقاف

أنه بعد علمنا بما تضمنته الأمر العالي السابق صدوره لنظارة الأوقاف
العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٩٧ نمرة ٢ ، وبما تضمنته
مكتابة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالي بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥
نمرة ٢٩٠ ، قد أجزناكم وأذناكم في إعطاء الإذن بالخطبة عنا لمن يتعين
مجددا أو خلفا لسلف من الخطباء بالجوامع المدة لإقامة صلاة الجمعة
والعیدین بمصر والإسكندرية وسائر الثغور والبادر وجميع الجهات الداخلة
في دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلا لإقامة صلاة الجمعة والعیدین بالخطبة
فيها تطبيقا للأحوال الشرعية ، ويتصرح في المأذونية التي تعطى لكل
من الخطباء المرما إليهم بأن له الاستجابة عند الاقتضاء ، كما أننا أذناكم
أيضا أن تنيبوا بدلا عنكم في إعطاء هذه الرخصة من تنيبونه بحسب
ما تقتضيه دواعي الأحوال بحيث لا يقيم أحد هذه الشعائر غير المأذونين
بذلك إذنا صحيفا على هذه الكيفية ولا يتقرر شيء للوزارة على هذه القاعدة .

لقد أصدرنا أمرنا هذا لمعالكم كما ذكر لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاه ما
صدر بقصر القبة في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ (٢ مارس سنة ١٩٥٢)

فأروق

أمر ملكي رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد زكي عبد المتعال
وزير المالية والاقتصاد

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد زكي عبد المتعال
وزير المالية والاقتصاد

اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا في كل ما تقتضيه الحال من شؤون
وزارة المالية والاقتصاد من بيع ما يرخص ببيعه من الأطنان والأملاك
والأراضي ملك الحكومة الخائز ببيعها ، وفي شراء ما يلزم شراؤه من أملاك
الأفراد لمنفعة الحكومة أو للنافع العمومية ، وعلى العموم في كل ما يستلزم
النيابة عنا من الشؤون المالية والاقتصادية العمومية ، ورخصنا لكم
بتوكيل من ينوب عنكم في جميع ما ذكر .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعالكم للعمل بمقتضاه ما

صدر بقصر القبة في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ (٢ مارس سنة ١٩٥٢)

فأروق